السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL
هاتف : ٤٤٨٣ ٠٤٣٩ +٩٧٤
فاكس : ٤٤٨٣ ٣٥٧٦ +٩٧٤
ص.ب: ١٢٠٢٦، الدوحة - قطر
Tel: +974 44830439
Fax: +974 44833576
P.O. Box 12026, Doha, Qatar
www.salaminternational.com

2024/3/05

# السلام العالمية للإستثمار المحدودة – ش م ع ق
# محضر إجتماع الجمعية العامة السنوي العادي المنعقدة بتاريخ 2024/3/05م للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31م

==========

بناءً على أحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، وتعديلاته الصادرة في القانون رقم 8 لسنة 2021، ونظام الحوكمة، والنظام الأساسي الشركة السلام العالمية للإستثمار المحدودة، شركة مساهمة عامة.

وبناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة الشركة، إلى السادة المساهمين، لحضور الاجتماع السنوي العادي للجمعية العامة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31م، حيث تم الإعلان عن ذلك ودعوة السادة مساهمي الشركة لحضور هذا الاجتماع من خلال الصحف والموقع الالكتروني للشركة www.salaminternational.com، وعلى موقع بورصة قطر، وذلك لمناقشة الأمور التالية والمدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، المبين أدناه :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وعن مركزها المالي، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، والخطط المستقبلية للشركة.
2. سماع تقرير مدققي الحسابات، عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م.
3. سماع تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.
4. مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، والمصادقة عليهما.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م.
6. توزيع مانسبته 3%، أرباح عن العام 2023.
7. تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2024، وتحديد أتعابهم.
8. تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات اللازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، ولتجميع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق واية مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية.
9. تجديد الموافقة على المشاريع المشتركة، مع الشركة الشقيقة السلام بنيان، وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية اللازمة.
10. تقرير الحوكمة السنوي 2023.
11. إنتخاب مجلس إدارة جديد.

السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL

وقد باشرت الجمعية العامة للشركة إجتماعها السنوي العادي هذا على تمام الساعة 4:00 الرابعة من مساء هذا اليوم الثلاثاء، الموافق: 2024/3/05م، وذلك في مجمع البوابة ذي جيت، شارع ميسلون، مدينة الدوحة / دولة قطر، وبحضور كل من السادة :

**أعضاء مجلس إدارة الشركة ممثلا بالسادة :**

1- السيد عيسى عبدالسلام محمد أبوعيسى - رئيس المجلس
2- السيد حسام عبد السلام محمد أبو عيسى - نائب الرئيس
3- سعادة الشيخ نواف بن ناصر بن خالد آل ثاني - عضواً (ممثلاً عن شركة الدوحة للتأمين)
4- السيد ناصر سليمان حيدر محمد الحيدر - عضواً
5- السيد علي حيدر سليمان الحير - عضواً (ممثلاً عن شركة سليمان إخوان)
6- السيد بسام عبد السلام محمد أبو عيسى - عضواً
7- السيد بدر علي حسين السادة - عضواً
8- سعادة الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني - عضواً
9- السيد عبد السلام عيسى عبد السلام محمد أبوعيسى - عضواً
10- سعادة الشيخ ثاني بن علي بن سعود آل ثاني - عضواً

**مندوبوا إدارة مراقبة الشركات – وزارة التجارة والصناعة:**

السيد مبارك المري.

**مندوبوا السادة : كي بي إم جي (مراقبي حسابات الشركة):**

السيد يعقوب حبيقة.

**أمين سر الجمعية العامة :**

السيد حكمت يونس.

**وترأس هذا الاجتماع العادي للجمعية العامة رئيس مجلس إدارة الشركة السيد**

**عيسى عبد السلام محمد أبوعيسى**

**وقائـــع جلسة الاجتماع**

==========

أفتتح الاجتماع السيد حكمت يونس، أمين سر المجلس والجمعية العامة، وبعد أن رحب بالسادة الحضور أعطى الكلمة للسيد يعقوب حبيقة - مندوب السادة كي بي إم جي، مراقبي حسابات الشركة، حيث أعلن اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع، وذلك بحضور مساهمي الشركة وفقاً لما يلي:

**أصالة:** 528,863,716 سهماً.
**وكالةً:** 151,023,262 سهماً.
**المجموع:** 679,886,978 من أصل عدد أسهم الشركة وقدرها 1,143,145,870 سهماً، وبنسبة مئوية إجمالية وقدرها 59,4%. بذلك تحقق النصاب القانوني لصحة إنعقاد الجمعية العامة.

وبعد هذا الإعلان بدأت الجمعية العامة مناقشة الأمور المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وذلك على النحو التالي :

**أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ومناقشة الخطط المستقبلية للشركة.**

**حيث** أعطيت الكلمة للسيد **عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى**، رئيس مجلس إدارة الشركة، لتلاوة تقرير مجلس إدارة الشركة، حيث قال :

**السادة المساهمون الكرام ...**
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،**

يسرني بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أرحب بكم أجمل ترحيب.
كما أود أن أقدم لحضراتكم، التقرير السنوي للعام 2023.

## أولاً: الخطط المستقبلية للشركة:-

ما زال مجلس الإدارة يتابع عن كثب التطورات على الساحة الدولية وإنعكاساتها المناوئة المحتملة على الإقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي. هذا بالإضافة إلى التوجهات المحتملة للإقتصاد الوطني.
وبناء على توجيهات المجلس مازالت الإدارة التنفيذية للشركة تتابع السياسة المالية المتحفظة الهادفة إلى إعادة هيكلية الشركات التابعة، وذلك بوقف الأنشطة ذات الأداء الضعيف، وتخفيض المصاريف الإدارية والعمومية، والتركيز على الأنشطة الرابحة.

## ثانياً: النتائج المالية للشركة :-

أظهرت الحسابات الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31، أرباحاً صافية بلغت حوالي 52,6 مليون ريال قطري، وبعد تنزيل حقوق ملكية الأقلية، تصبح حوالي 41,5 مليون ريال قطري. مع العلم بأن تلك الأرباح هي أرباحاً صافية، بعد احتساب جميع المخصصات اللازمة. بذلك بلغ نصيب السهم الواحد من الأرباح حوالي 0,036 ريال قطري.
بناء على الأرباح المتحققة المذكورة أعلاه، فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين مقدارها 3% من رأس المال المدفوع.
إنني أغتنم هذه المناسبة لأرفع باسمكم جميعاً، وباسم مجلس إدارة الشركة، وباسمي شخصياً أسمى آيات الشكر والعرفان، إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله، لما أبداه من حكمة وقيادة رصينة، في مواجهة التحديات التي تواجه دولة قطر. ولدعمه المتواصل في دفع مسيرة البناء والعطاء والتقدم في دولتنا الحبيبة قطر.
وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل، إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة، ولجميع العاملين في الشركة، للجهود المخلصة في دعم مسيرة ونهضة وإزدهار الشركة.

**ثانياً : سماع تقرير مدققي الحسابات، عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، وتقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.**

**حيث** أعطيت الكلمة للسيد **يعقوب حبيقة** - مندوب السادة شركة : **كي بي إم جي**، مراقبي حسابات الشركة لتلاوة هذا التقرير، حيث قال :

السلام العالمية
SALAM INTERNATIONAL

**تقرير مدقق الحسابات المستقل:-**

**إلى مساهمي شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع.**

**الرأي**

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.خ.ق وشركاتها التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة كما هو صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة).

**أساس الرأي**

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

**تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)**

**أمور التدقيق الأساسية**

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة، ولا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور.

**تقييم استثمارات عقارية**

راجع إيضاح 12 حول البيانات المالية الموحدة

| أمر التدقيق الأساسي | كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق |
|---|---|
| ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن:<br>• بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة 2.243.726.706 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023 (مبلغ 2,370,885,601 ريال قطري في 2022) ، والتي تمثل 50% (51% في سنة 2022) من إجمالي أصول المجموعة ، وبالتالي فهي تمثل جزء جوهري من البيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023.<br>• يتضمن تقييم العقارات الاستثمارية استخدام الأحكام والتقديرات الهامة. | تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:<br>• تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على الأساليب والافتراضات والبيانات المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.<br>• تقييم كفاءة وإمكانيات وموضوعية المثمن الخارجي؛<br>• فحص تقارير التقييم وتقييم ما إذا كانت أي أمور محددة فيها لها تأثير محتمل على المبالغ المسجلة و / أو الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة؛<br>• الموافقة على معلومات العقار في تقارير التقييم على سجلات الملكية الأساسية التي تحتفظ بها المجموعة؛<br>• إشراك أخصائي التقييم الخاص بنا لمساعدتنا في الأمور التالية؛<br>- تقييم اتساق أساس التقييم ومدى ملاءمة المنهجية المستخدمة، بناءً على ممارسات التقييم المقبولة بشكل عام؛<br>- تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل معدل الخصم ومعدل النمو النهائي وصافي التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل السوق القابل للمقارنة والذي تضمن مقارنة هذه المدخلات مع التاريخ المشتق من الخارج وكذلك تقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بالمجموعة والصناعة.<br>• تقييم مدى كفاءة إفصاحات البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات عن الافتراضات الرئيسية والأحكام ومعدلات الحساسية. |

## تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

### معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

لو قمنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه تقرير في هذا الصدد.

### مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة) وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

### مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن تحريفات جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

## تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

### مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنبقى نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

**تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)**

**تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى**

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لعام 2021 ، فإننا نفيد أيضًا (" قانون الشركات التجارية القطري المعدل ") بما يلي:

(1) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(2) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة معها.

(3) اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي، ووجدنا أن المعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع سجلات الشركة ودفاترها.

(4) بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء الجرد الفعلي لمخزون الشركة وفقا للأصول المرعية.

(5) لسنا على علم بأي انتهاكات للأحكام السارية من قانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة التي حدثت خلال العام والتي قد يكون لها تأثير جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

**وبعد** الانتهاء من تلاوة تقرير مراقبي حســـابات الشركة، تلا السيد أمين سر الجمعية توصيات مجلس إدارة التالية :

1- بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة، عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، والخطط المستقبلية للشركة.
2- بالمصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.
3- بالمصادقة على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في2023/12/31م، والمصادقة على تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.

بعد أن تلا نص البند الثالث من جدول الأعمال التالي:

**ثالثاً : مناقشة الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، والمصادقة عليهما.**

ليتم طرح البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال وتوصيات مجلس إدارة الشركة بشأنها، على السادة أعضاء الجمعية العامة للمناقشة والتصويت عليها مجتمعة:

وبعد الإنتهاء من ذلك، وحيث أنه لم يعد هناك أي سؤال أو إستفسار على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوصيات مجلس إدارة الشركة بشأنها، فقد صوت السادة أعضاء الجمعية العمومية على التوصيات التالية وبرفع الأيدي **بالموافقة عليها بالإجماع دون أي تحفظ أو إعتراض**، وهي التالية:

- **المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في : 2023/12/31م، والخطط المستقبلية للشركة.**
- **المصادقة على تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في : 2023/12/31م .**
- **المصادقة على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م. والمصادقة على تقرير مراقب الحسابات عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، وتقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية.**

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند الرابع من جدول الأعمال :

**رابعاً: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023م.**

حيث عرض السيد أمين سر الجمعية موضوع الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31.

**وحيث** لم يكن هناك أي سؤال أو استفسار آخر يدور حول إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31، فقد تم عرض هذا الإبراء على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للتصويت عليها وبرفع الأيدي، وبالنتيجة النهائية الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، **والموافقة عليها بالإجماع**.

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند الخامس من جدول الأعمال :

**خامساً: توزيع مانسبته 3%، أرباح عن العام 2023:-**

**وحيث** لم يكن هناك أي سؤال أو استفسار يدور حول إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح عن العام 2023، وبنسبة مئوية قدرها 3%، فقد تم عرض هذا الإقتراح على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للتصويت عليه برفع الأيدي، وبالنتيجة النهائية، **الموافقة على هذا الإقتراح بالإجماع.**

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند السادس من جدول الأعمال :

**سادساً: تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2024، وتحديد أتعابهم.**

وهنا ترك السيد يعقوب حبيقة، مندوب السادة كي بي إم جي، **مدققي حسابات الشركة قاعة الإجتماع .**

وتحدث السيد أمين سرالجمعية قائلاً : لقد تم إستلام عروض أسعار من شركات تدقيق عالمية معتمدة ومدرجة في سجل مراقبي الحسابات لدى وزارة التجارة والصناعة، لتدقيق ومراجعة حسابات الشركة المجمعة للسنة المالية 2024م، وقد كان عرض السادة، هو الأنسب على النحو التالي:-

**شركة كي بي إم جي (*K P M G*)  796,000 ريال قطري**

وبعد دراسة هذه العرض وعرضه على مجلس إدارة الشركة الذي بدوره أوصى بالموافقة على تعيين السادة **شركة كي بي إم جي (KPMG)**، كمراقبين ومدققين لحسابات الشركة المجمعة للسنة المالية 2024م، لمدة (1) سنة واحدة، ومقابل أتعاب مهنية وقدرها **796,000** سبعمائة وستة وتسعون ألف ريال قطري. وقد تم عرض ذلك على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة للتصويت على هذا التعيين والأتعاب وتوصية مجلس إدارة الشركة بهذا الخصوص، وحيث أنه لم يكن هناك أي إعتراض، فقد تم التصويت على ذلك، وإعتماد تعيين السادة **شركة كي بي إم جي (KPMG)** كمراقبين ومدققين لحسابات الشركة ولمدة (1) سنة، ومقابل أتعاب مهنية وقدرها **796,000** سبعمائة وستة وتسعون ألف ريال قطري. وذلك برفع الأيدي، **حيث كانت النتيجة الموافقة على ذلك بالإجماع**.

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند السابع من جدول الأعمال :

**سابعاً : تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات اللازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، ولتجميع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق واية مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية.**

**حيث** تم عرض هذا البند على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة للتصويت عليه وبرفع الأيدي، وتم تلاوة توصية مجلس إدارة الشركة بخصوص هذا التجديد، حيث كانت النتيجة النهائية **الموافقة على تجديد الموافقة على تفويض مجلس الإدارة، في التصرف في العقارات المملوكة للشركة وشركاتها التابعة، بجميع أوجه التصرف، من شراء وبيع وتأجير ورهن تلك العقارات، وعلى عقد القروض وإصدار خطابات الضمان، والكفالات اللازمة بما فيها الكفالات التضامنية للشركة وجميع شركاتها التابعة، وذلك للحصول على التسهيلات البنكية لتشغيل الشركة وشركاتها التابعة ولتمويل مشاريعها المستقبلية، ولتجميع وإعادة جدولة القروض، وتوقيع حوالات الحق واية مستندات أخرى متعلقة بالتسهيلات البنكية. وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة أو نائبه مجتمعين أو منفردين أو من يفوضون، بتوقيع وتوثيق وكالة خاصة لأحد أعضاء المجلس أو أحد المدراء التنفيذين في الشركة، سواء كانوا مجتمعين أو منفردين لتنفيذ ما ورد أعلاه بشأن التصرف في العقارات وعقد القروض بالإجماع.**

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند الثامن من جدول الأعمال :

**ثامناً : تجديد الموافقة على المشاريع المشتركة مع الشركة الشقيقة السلام بنيان وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية اللازمة.**

**حيث** تم عرض هذا البند على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة وتوصية مجلس إدارة الشركة **بتجديد الموافقة على المشاريع المشتركة مع الشركة الشقيقة السلام بنيان وعقد القروض معها وإصدار خطابات الضمان والكفالات التضامنية اللازمة.** للتصويت علي ذلك وبرفع الأيدي، حيث كانت النتيجة النهائية **الموافقة على ذلك بالإجماع على هذا التجديد والتوصية.**

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند التاسع من جدول الأعمال :

**تاسعاً: مناقشة تقرير الحوكمة السنوي 2023م.**

**حيث** أطلع السيد أمين السر، السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة على مستجدات تقرير الحوكمة السنوي الثالث عشر لسنة 2023م، وإستمعت الجمعية العامة إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بشأن إلتزام الشركة بأحكام نظام الحوكمة، وتقرير الرقابة الداخلية على التقارير الماليه.

# تقرير التأكيد المستقل المحدود

**إلى السادة المساهمين في شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع**

**تقرير حول الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية**

وفقًا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") ، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة ش.م.ق.ع ("الشركة" ) للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة ما إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي ، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام كما في 31 ديسمبر 2023.

**مسؤوليات مجلس الإدارة**

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة 4 من النظام والخالي من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيه. قدّم مجلس الإدارة تقييمه فيما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للامتثال لنظامه الأساسي و لأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثال الشركة لمواد النظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في 19 فبراير 2024، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال او الخطا.

ويتحمل مجلس الإدارة أيضًا مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

**مسؤولياتنا**

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المنقح) ، مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين.

يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وأن الشركة لديها اجراء مطبق للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت الشركة تمتثل لمتطلبات مواد النظام كما في 31 ديسمبر 2023 كأساس لاستنتاجنا المحدود بشأن التأكيد.

## تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

**مسؤولياتنا (تابع)**

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)"(قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال للنظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة لإلتزام الشركة بالنظام الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والإلتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

## تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

**معلومات أخرى**

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

**خصائص البيان والقيود عليه**

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

**المعايير**

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للشركة و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

**النتائج**

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أنّ لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي و بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن الشركة مُلتزم بأحكام مواد النظام باستثناء أوجه القصور المدرجة في تقييم الإدارة كما في 31 ديسمبر 2023.

**تاكيد على امر**

نلفت الانتباه إلى عدم الإلتزام كما ورد في تقييم الإدارة فيما يتعلق بالمادة (8)، المادة (10)، المادة (12)، المادة (18)، المادة (19)، المادة (26)، والمادة ( 38) من القانون.

ولم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة

## تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

**القيود على استخدام التقرير**

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية.

ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.
أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

أوصت الجمعية العامة، مجلس الإدارة بالمصادقة على هذه التقارير، والذي بدوره طلب من السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة إذا كان لديهم أي إستفسار أو سؤال عن هذا التقرير، وحيث أن لم يكن هناك أي إستفسار أو سؤال على ذلك تم عرض هذا البند على السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة للتصويت عليه وبرفع الأيدي، حيث كانت النتيجة النهائية **الموافقة على ذلك بالإجماع**.

**وبعد** ذلك تم الإنتقال إلى البند العاشر من جدول الأعمال :

**عاشراً: إنتخاب مجلس إدارة جديد:**

حيث عرض السيد أمين السر على السادة الحضور بترشيح كامل أعضاء المجلس الحالي أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة وعددهم 11 عضواً، إضافة لعدد 3 مرشحين جدد وهم : السيد عبداللطيف محمد النعيمي، السيدة هميان محمد الكواري، السيد ياسر إبراهيم زكي، ولمدة 3 سنوات 2024-2026، وتم تصويت السادة أعضاء الجمعية العامة لإنتخاب مجلس إدارة جديد بموجب بطاقات وضعت في صندوق مخصص لذلك، وبعد الإنتهاء من عملية التصويت وفرز الأصوات وبحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة، ومندوبي مدققي حسابات الشركة السادة كي بي إم جي، وأمين سر الجمعية العامة، فقد أعلن السيد يعقوب حبيقة مندوب مدققي حسابات الشركة السادة كي بي إم جي، نتيجة هذا التصويت والفرز، حيث كانت النتيجة على النحو التالي:

| | اسم المرشح | عدد الأسهم |
|---|---|---|
| 1- | عيسى عبدالسلام أبوعيسى | 52,518,477 |
| 2- | حسام عبدالسلام أبوعيسى | 51,482,683 |
| 3- | عبدالسلام عيسى أبوعيسى | 50,539,741 |
| 4- | مجموعة الدوحة للتأمين | 48,702,133 |
| 5- | بسام عبدالسلام أبوعيسى | 46,653,133 |
| 6- | ناصر سليمان حيدر الحيدر | 45,715,133 |
| 7- | أحمد راشد أحمد المسيفري | 45,416,925 |
| 8- | بدر علي حسيد السادة | 44,675,133 |
| 9- | الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني | 44,280,699 |
| 10- | الشيخ ثاني بن علي ين سعود آل ثاني | 43,709,133 |
| 11- | شركة سليمان إخوان | 43,701,117 |

| | | |
|---|---|---|
| 12 | عبداللطيف محمد عبداللطيف النعيمي | 12,109,415 |
| 13- | هميان محمد سلطان الكواري | 50,000 |
| 14 | ياسر إبراهيم زكي علي رمضان | 49,000 |

وعليه فإن أول 11 عضواً، هم الفائزون بعضوية مجلس الإدارة الجديد، ولمدة 3 سنوات القادمة 2024-2026، ويبقى المرشحين التالية أسمائهم: عبداللطيف محمد عبداللطيف النعيمي وهميان محمد سلطان الكواري، ياسر إبراهيم زكي علي رمضان، أعضاء إحتياطين لشغل مكان أي عضو من الأعضاء الفائزين المذكورين أعلاه، والذي يفقد عضويته لأي سبب كان، بأولوية مجموع أصوات كل منهم.

**وحيث** أنه لم يكن هناك أي مواضيع أخرى قابلة للبحث ومدرجة على جدول الأعمال، فقد شكر رئيس مجلس إدارة الشركة السيد عيسى عبد السلام محمد أبو عيسى، السادة الحضور أعضاء الجمعية العامة على حضورهم، معلنا انتهاء وفض الاجتماع في تمام الساعة 5:15 الخامسة والربع من مساء اليوم والتاريخ المدونين في مستهل هذا المحضر.

**التوقيعـــــات**

**يعقوب حبيقة**
سجل مراقبي الحسابات رقم (289) عن
السادة مدققي حسابات الشركة **كي بي إم جي**

**عيسى عبد السلام محمد أبوعيسى**
رئيس مجلس الإدارة

**السيد حكمت عبدالفتاح يونس**
أمين سر الجمعية